الضرائب البيئية في الجزائر

أ.د بوزيدة حميد

ج/ بومرداس

الملخص:

تواجه الجزائر تحديات بيئية عدة، تطلب منها العمل على الحد من التصحر وتراجع الغابات، وتقليل الانبعاث الناجم عن احتراق الطاقات، العمل على ملاءمة الماء والصحة والفلاحة مع التغيرات المناخية، وتستخدم الضرائب كألية لمواجهة هذه التحديات.

لقد عمدت الجزائر منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين على تأسيس مجموعة من الضرائب للحد من التدهور البيئي باعتبارها وسيلة اقتصادية ناجعة لحماية البيئة، وذلك لكونها تعطي التلوث كلفة يتوجب على الملوث أخذها في الحسبان، مما يدفعه للسيطرة على مصادر التلوث وترشيد التعامل مع البيئة. وزاد اهتمامها بصدور قانون المالية لسنة 2002، والتشريعات التي تلتها، و الحملات الإعلامية الهادفة إلى التوعية بمخاطر التلوث البيئي.

يهدف هذا المقال إلى الوقوف أمام مكونات الضرائب والرسوم البيئية وتحليل تطور إيراداتها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التلوث ; البيئة; الضرائب البيئية; النظام الضريبي الجزائري;

Abstract

Algeria faces several environmental challenges, which require it to work for limit desertification and reduce forests, decrease emissions from energy combustion, work on water, health and agriculture adaptability to climate change, and use taxes as a mechanism as a tool for defiance these challenges.

Since the early 1990s, Algeria has set up a set of taxes to reduce environmental degradation as an effective economic means of protecting the environment, because it gives pollution a cost that the polluter must take into account, which leads them to control the sources of pollution and rationalize that dealing with the environment. And increased its interest in the issuance of the Finance Act on 2002, and subsequent legislation, and media campaigns aimed at raising awareness of the dangers of environmental pollution.

This article aims at addressing the components of environmental taxes and fees and analyzing the development of their revenues in Algeria.

Keywords: pollution;, environnement; environnemental taxes; Algerian tax system

المقدمة:

شهدت بداية التسعينات من القرن 20 مبادرة برنامج الأمم المتحدة إلى التركيز على الجانب البشري في التنمية بحيث ظهر مفهوم والتنمية المستدامة التي تهتم بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولقد أصبحت مشكلة البيئة من المشاكل التي تواجه الإنسانية في القرن 21، والتي ظهرت بفعل التطور الصناعي ، و ترتب على ذلك البحث على السبل التي تسهم في

استخدام تكنولوجيا نظيفة، وتحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها وذلك باستخدام أدوات قانونية واقتصادية (الضرائب البيئية) وغيرها.

وفي هذا السياق، لقد عمدت الجزائر منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين على تأسيس مجموعة من الضرائب للحد من التدهور البيئي باعتبارها وسيلة ناجعة لحماية البيئة، لكونها تعطي التلوث كلفة يتوجب على الملوث أخذها في الحسبان، مما يدفعه للسيطرة على مصادر التلوث وترشيد التعامل مع البيئة. وزاد اهتمامها بصدور قانون المالية لسنة 2002، والتشريعات التي تلتها، و الحملات الإعلامية الهادفة إلى التوعية بمخاطر التلوث البيئي.

تتناول هذه الدراسة الضرائب البيئية في الجزائر، من خلال التساؤلات التالية:

1. ما هي أدوات حماية البيئة من التلوث؟.
2. ما هو واقع الضرائب البيئية في الجزائر؟ .

يهدف هذا المقال إلى تحقيق ما يلي:

الوقوف أمام مكونات الضرائب والرسوم البيئية وتحليل إيراداتها في الجزائر.

وتتضمن الدراسة ثلاثة محاور، يتناول الأول مدخل الضرائب البيئية والثاني نظام الضرائب على البيئة في الجزائر والثالث تحليل تطور إيرادات الضرائب البيئية في الجزائر.

أولاً: مدخل للضرائب البيئية

كانت الضرائب البيئية على شكل إتاوات لتغطية التكاليف في فترة الستينات و السبعينات، أصبحت مزيجا بين الرسوم المحرصة، و الجبائية في فترة الثمانينات و التسعينات، و وصلت الآن إلى المفهوم الحديث، و المتمثل في "الإصلاحات الضريبية البيئية بحيث ستكون الرسوم على التلوث حيادية

على موازنة الدولة من خلال تعويضها لبعض الرسوم الخاصة بعناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل ، و بالتالي سيكون لهذه الرسوم دور مزدوج: الأول يتمثل في التخفيض من مستوى التلوث و الثاني في تحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال تخفيض تكاليف عناصر الإنتاج، و هذان الدوران المهمان متضمنان في ما أصبح يطلق عليه اصطلاحا "ضرائب التنمية المستدامة".

لقد تمخض على مستوى السياسة البيئية لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مبدأ " الملوث يدفع" في سنة 1972 بغرض تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية . ويعنى بهذا المبدأ: " إدراج كلفة الموارد البيئية ضمن ثمن السلع أو الخدمات المعروضة في السوق، ذلك أن إلقاء نفايات ملوثة في الهواء أو المياه أو التربة هو نوع من استعمال هذه الموارد ضمن عوامل الإنتاج، وبذلك ينبغي أن يدخل استعمال هذه الموارد الطبيعية في كلفة المنتج أو الخدمة المعروضة، وتؤدي مجانية استخدام هذه الموارد البيئية التي تدخل ضمن عوامل الإنتاج إلى هدرها، لذلك يعتبر الاقتصاديون أن سبب تدهور البيئة تعود إلى مجانية استخدام الموارد البيئية"¹.

وبالرجوع إلى ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول المُتبنى في 12 ديسمبر 1974 الذي يُعد من الخطوات الهامة للأمم المتحدة في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، فقد أوصى بتهيئة الظروف المناسبة لإقامة هذا النظام إنما يتطلب التعجيل في التنمية الاقتصادية للدول النامية وحماية البيئة والحفاظ عليها وزيادة قدرة الانتفاع بها² .

ومما تضمنه هذا المؤتمر ما يؤكد على أن البيئة والتنمية يُكملان معا واجبا ومسؤولية حماية دولية، وواحدة من المقومات الأساسية التي يقوم عليها العمل الدولي.

1- مفهوم البيئة:

تعتبر البيئة مجموعة من الأنظمة الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان والعضويات الأخرى، والتي يستمد منها عيشه. كما أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان، أو هي ذلك القطاع من العالم الخارجي الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنسان³.

كما تعرف بأنها المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء، وفضاء وتربة وكائنات حية، ومنشآت أقامها لإشباع حاجاته⁴. ويعد العالم الهندي "هنري تورو" أول من صاغ مصطلح إيكولوجيا سنة 1858 ميلادي⁵. وكل ما تشير إليه التعاريف السابقة أن البيئة هي المحيط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان في تفاعل وتأثير متبادلين مع مائها، هوائها وتربته، وكائناتها المختلفة.

"البيئة هي مجموع العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تشكل إطار حياة الفرد"⁶

لا يقتصر مفهوم البيئة على تلك البيئة الطبيعية، وإنما يمتد إلى البيئة الاجتماعية أو الحضرية ويبحث في المحيط الحيوي بكافة صورته من عوامل طبيعية واجتماعية وثقافية واقتصادية، والتي لها تأثيرات مباشرة على الإنسان وعلى علاقاته والموجودات الأخرى.

فيما يخص الجزائر فقد شهدت الانشغالات البيئية في خضم التخطيط الاقتصادي تطورا بطيئا، ولم يخرج الموقف الجزائري الرسمي من المنحى العام الذي اتخذته دول العالم الثالث كنتيجة عدم تبلور ونضج فكرة الموازنة بين البيئة والتنمية بسبب الموقف المتبني آنذاك من دول العالم الثالث في مؤتمر استكهولم عاصمة السويد في الفترة من 5-16 جوان 1972 المنأوى لفكرة الموازنة بين البيئة والتنمية.

لقد حدد قانون حماية البيئة في الجزائر العناصر الطبيعية والتلوث والمضار والعناصر الثقافية، إذ نصت المادة الأولى من القانون 83-03

المتعلق بحماية البيئة على أن هدف هذا القانون هو تنفيذ سياسة وطنية من خلال:

- حماية الموارد الطبيعية واستخلاف وهيكله وإضفاء القيمة عليها.
- اقتناء كل شكل من أشكال التلوث والمضار ومكافحته.
- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها.

2- مفهوم التلوث البيئي وجهاته:

يعتبر التلوث البيئي خلافا في أنظمة الماء أو الهواء، أو التربة نتيجة لإدخال الإنسان لمادة أو لطاقة في البيئة، ينتج عنه ضررا بالإنسان أو بالكائنات الحية الأخرى بطريق مباشر أو غير مباشر. تتمثل الجهات التي تقف وراء التلوث البيئي في:

- الدول الصناعية الكبرى: حيث تشكل 20 % من السكان العالم، وتستهلك 86 % من ألمنيوم العالم و 80 % من الحديد و 76 % من الخشب⁷.
- الدول الفقيرة: نتيجة للسلوكات المدمرة بفعل الأمية من صيد جائر وقطع للغابات واستعمال غير علمي للنفايات.
- المدن: نتيجة العمران العشوائي، وانتشار الجرائم... الخ.
- النساء: باعتبارهن المسؤوليات عن النفايات المنزلية حيث تشير الإحصائيات إلى تعرض 700 ألف امرأة وطفل للتلوث داخل المنازل بسبب الدخان المنبعث من نتيجة الطهي أو التسخين.

3- وسائل حماية البيئة:

يقصد بوسائل حماية البيئة مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة في حماية البيئة، والتي من شأنها التأثير على نفقات وإيرادات المشروعات الاستثمارية، وكذلك أسعار المواد النهائية، وتتمثل هذه الوسائل في الآتي:

أ- الوسائل القانونية :

التي تعتبر الوسائل المهمة والواسعة الانتشار والقبول في معظم دول العالم لحماية البيئة، ذلك أن القانون يكفل حماية البيئة كأن يحدد على

النشاطات الإنتاجية النفايات الملوثة المسموح بها، ومعايير خاصة بالمنتوج توضح الخصائص المميزة للمنتوج كنسبة الرصاص في البنزين، وتفرض عقوبات على المخالفين.

ب- الأدوات الاقتصادية والتجارية:

تتمثل هذه الأدوات في الضرائب والرسوم، والحظر الدولي لنقل المنتج الملوث أو الخطير، وحظر الاتجار بالمنتجات المستخلصة من الأنواع المهددة بالانقراض.

تستدعي التنمية المستدامة ترشيد القواعد الضريبية، بحيث تعتبر الأهداف البيئية للضريبة أداة فعالة لمعالجة الإختلالات البيئية عن طريق الرفع من أسعار الضرائب على المنتجات المضرة بالبيئة، وفي هذا لقد «عكف البنك الدولي على اكتشاف الارتباط بين النمو الاقتصادي السريع وتحسين نوعية البيئة عن طريق البحث عن البدائل الممكنة والاختيار الأحسن والأقل تكلفة على البيئة وحاليا يدعم البنك الدولي إصلاح السياسات البيئية لـ 70 بلد من خلال تقديم قروض تصل إلى 11 مليار دولار⁸. وعلى هذا تقرض الضرائب البيئية من أجل تعزيز مبدأ الملوث الدافع، وخلق الحافز لكل من المنتجين والمستهلكين بتغيير النشاطات المؤثرة سلبا على البيئة، وتحقيق سيطرة أكبر على التلوث، وزيادة العائدات التي يمكن توجيهها إلى تحسين البيئة.

ثانيا : نظام الضرائب البيئية في الجزائر

يتصف الواقع البيئي في الجزائر بـ:

- تلوث الهواء والذي مرده التوسع في حركة مرور المركبات خاصة القديمة منها ،والنفايات المنزلية و الاستشفائية و التدفقات الصناعية المنبعثة عن المؤسسات الإنتاجية، أو عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق.
- تلوث المياه بفعل النقص في خدمات الصرف الصحي والمبيدات الحشرية في الأرض وتسرب المواد الكيميائية، وتلوث المياه الجوفية.

- التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، ومشكل التصحر. و يعزى هذا التدهور إلى اللاتوازن في توسيع السكان وتدني مستوى ربط النشاطات الاقتصادية بالاعتبارات البيئية ، التركز في المدن الكبرى والساحلية مما ينتج عنه أزمة السكن وزيادة النفايات الحضرية ، و نقص العناية الصحية والنقل والمياه،.... الخ.

لقد سلكت الجزائر منذ تسعينيات القرن العشرين نهج السياسة الضريبية باعتبارها من الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة، نظرا لكونها تعطي التلوث كلفة يتوجب على الملوث أخذها في الحسبان ، مما يدفعه للسيطرة على مصادر التلوث وترشيد التعامل مع البيئة من خلال تحسين أدائه البيئي حيث إدراج الاعتبارات البيئية في القرارات المرتبطة بأنشطة المؤسسات الاقتصادية يعمل على التخفيض من الآثار السلبية على البيئة.

1- الضرائب والرسوم البيئية، المفهوم والأهداف.

1-1- تعريف الضرائب البيئية: لقد عرفت الضريبة البيئية لأول مرة من خلال الاقتصادي "Pigou " " Cecil Arthur 1959/1877 ، الذي كان يعمل بروفيسور الاقتصاد السياسي بجامعة كمبريدج في الفترة ما بين 1908 و 1944 ، وفي كتابه "اقتصاديات الرفاه" الذي نشره في عام، اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لمكافحة التلوث⁹.

تعرف الضرائب البيئية على أنها نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا بحيث أن إسقاط وصف البيئية على الضرائب في حالة ما إذا كانت وعأوها أو ما ينوب عنه عبارة عن وحدة طبيعية.

1-2- أهداف الضرائب البيئية: يتمثل الهدف الرئيسي للضرائب البيئية في الحد من إنتاج واستهلاك المواد الملوثة، بالإضافة إلى الأهداف التالية¹⁰:

أنها تدمج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات أو الفعاليات التي أدت إليه . ويساعد هذا أي أيضا على تجسيد مبدأ الملوث الدافع (Le Principe du Pollueur Payeur) (P.P.P).

- العمل على خلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة.
- تحقيق مكافحة التلوث وحماية البيئة مقارنة بالوسائل الأخرى وأداة فعالة في معالجة مشاكل البيئة.
- بالنسبة للمنتجين قد تلعب تلك الضرائب دور محفز للابتكار عندما تصبح الطاقة والمياه والمواد الخام وكذلك النفايات الصلبة والسائلة والغازية خاضعة للتكليف الضريبي فسوف يدفعوا الضرائب طرّقا جديدة للإنتاج والنقل والإسكان واستخدام الطاقة .
- الرفع من الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة ولمنح الحوافز للآخرين للقيام بذلك، أو لتخفيض بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي.

2- أنواع الضرائب البيئية في الجزائر

سعت الجزائر للبحث عن إجراءات ضريبية للحد من التلوث البيئي تمثلت في الآتي:

1-2- الرسم على النشاطات الملوثة، أو الخطيرة على البيئة:

أسست الضرائب على البيئة في الجزائر سنة 1992 بموجب المادة 17 من قانون المالية لسنة 1992، بحيث تم تأسيس الرسم على النشاطات الملوثة، أو الخطيرة على البيئة، يحصل سنويا حسب التعريفات التالية:

تعريفية الرسم على النشاطات الملوثة، أو الخطيرة على البيئة حسب المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000 على النحو التالي 11:

الجدول رقم (01) تعريفية الرسم على النشاطات الملوثة، أو الخطيرة على البيئة في الجزائر.
الوحدة: (د . ج)

تصنيف المؤسسة	حجم المؤسسة	المؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين	المؤسسات التي لا تشغل أكثر من شخصين
المؤسسات الخاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة	120.000	24.000	
المؤسسات الخاضعة لترخيص الوالي المختص إقليميا	90.000	18.000	
المؤسسات الخاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.	20.000	3.000	
المؤسسات الخاضعة للتصريح	9.000	2.000	

المصدر: قانون المالية لسنة 2000

يتم تحصيل هذا الرسم بتطبيق معاملات تتراوح بين 1 و 6 على التعريفات السابقة، وذلك حسب النشاط الخطير أو الملوث، وتحدد المعاملات من طرف التنظيم وحسب أهمية أخطار النشاط.

2-2- إتاة المحافظة على جودة المياه: أسست بموجب سنة 1996، وتحصل لدى كل مرفق مرتبط بشبكة عمومية تسييرها كل من:

أ - المؤسسات الجهوية لإنتاج وتوزيع المياه وتوزيعها، والمتمثلة في المؤسسات الولائية والوكالات والمصالح البلدية لإنتاج وتوزيع المياه وتوزيعها، بالإضافة إلى الدواوين الجهوية للمساحات المسقية، وكذا الدواوين الولائية.

ب - لدى كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون العام، أو الخاص الذين يتصرفون ويستغلون في إطار الأملاك الوطنية العامة للرعي منشآت اقتطاع الماء ثابتة، أم مؤقتة لاستعمالهم الخاص، وذلك مهما يكن مصدر المورد بالنسبة لكل اقتطاع تم انطلاقا من منشأة، أو عدة منشآت يساوي مجموع منسوبها 500.000 متر مكعب سنويا، أو يفوق ذلك.

تحصل هذه الإتاوة لفائدة الحساب الخاص الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، وتدفع لدى من مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها البلدية الولائية الجهوية، أو لدى دواوين المساحات المسقية، وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة، أو الخاصة التي تملك وتستغل آبارا، أو تنقييات.

يحدد مبلغ إتاوة المحافظة على جودة المياه بتطبيق المعدلات التالية:

بالنسبة لولايات شمال البلاد:

- 4 % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب، أو للصناعة، أو للفلاحة فيما يخص الإتاوة الخاصة.

- 4 % من السعر الأساسي مضروبا في كميات المياه المقتطعة فيما يخص الإتاوة العادية.

بالنسبة لولايات الجنوب التالية:

الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، اليزي، تمنراست، أدرار، بسكرة، ورقلة:

- الإتاوة الخاصة: 2 % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب، أو للصناعة، أو للفلاحة.

- الإتاوة العادية: 2 % من السعر الأساسي مضروبا في كميات المياه المقتطعة.

2-3- رسم التطهير: يتعلق هذا الرسم بالنفايات و يطبق سنويا على كل مسكن، أو ملكية مبنية تقع داخل البلديات والتي تتوفر على مصلحة رفع القمامات المنزلية فالملكيات والمنازل، أو أطراف وملحقات منازل التي تقع في ضواحي البلدية، والتي لا تستفيد من خدمات مصلحة رفع القمامات لا تخضع لرسم التطهير.¹²

تعفى من رسم التطهير الملكيات، أو البنايات التابعة للدولة، أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وكذا المؤسسات العلمية والتربوية.

يقطع عادة رسم التطهير وفق تعريفات ثابتة يمكن تعديل بموجب قوانين المالية وفيما يلي تعريفه هذا الرسم حسب المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والمعدلة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة **2015 :**

- ما بين 1000 دج 1500 دج على كل ملك ذي استعمال سكني.
- ما بين 3000 دج 12000 دج على كل محل ذي استعمال مهني، أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه.
- ما بين 8000 دج 23000 دج على كل أرض مهياة للتخميم والمقطورات.
- ما بين 20000 دج 130000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري، أو حرفي، أو ما شابهه ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

2-4- الرسم على المنتجات البترولية: تم إحداث هذا الرسم سنة 1996، ويطبق على المنتجات البترولية أو المماثلة لها، المستوردة أو المحلية، ويحصل لفائدة خزينة الدولة.

ويهدف تقليص الانبعاثات الناتجة عن احتراق المنتجات البترولية المستعملة في المركبات وترشيد استعمالها ، وكذا توفير موارد مالية إضافية لتمويل ميزانية الدولة نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية ، تم رفع تعريفه هذا الرسم زيادة خلال سنتي 2016 و 2017 الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (02) تطور تعريفه الرسم على المنتجات البترولية

البيان	2007	2016	2017
البنزين العادي	0.01	5 دج/ لتر	8 دج/ لتر
البنزين الممتاز	0.01/دج/لتر	6 دج/ لتر	9 دج/ لتر
البنزين الخالي من الرصاص	0.01 دج/ لتر	6 دج/ لتر	9 دج/ لتر
المازوت-غاز أويل	0.01 دج/ لتر	1 دج/ لتر	2 دج/ لتر
البروبان	0.01 دج/ لتر	/	
غاز البترول المميع/ الوقود	0.01 دج/ لتر	0.01 دج/ لتر	0.10 دج/ لتر

هكل = هكتولتر = 100 لتر

المصدر: - المادة 31 من قانون المالية لسنة 2007 المعدلة للمادة 28 مكرر من قانون الرسوم على الأعمال

- المادة 15 من قانون المالية لسنة 2016 المعدلة للمادة 28 مكرر من قانون الرسوم على الأعمال

- المادة 29 من قانون المالية لسنة 2017 المعدلة للمادة 28 مكرر من قانون الرسوم على الأعمال

5-2 - الرسم على الوقود المحتوي على الرصاص (البنزين العادي والممتاز بالرصاص):

أسس هذا الرسم سنة 2002 كأداة ضريبية للتقليل من استهلاك هذا النوع من الوقود، نظرا لما يحدثه الرصاص من أضرار على الصحة العمومية. وحدد مبلغه بدينار واحد (1 د.ج) عن كل لتر .

ولقد أدرج قانون المالية لسنة 2007 ، المازوت ضمن مجال تطبيق هذا الرسم وفق التعريفة التالية:

- البنزين العادي والممتاز: 0.10 دج/لتر

- المازوت: 0.30 دج/لتر

تخصص حصيلة هذا الرسم بتوجيه 50 % للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، و50% لفائدة الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.

يقتطع ويحصل هذا الرسم كما هو الحال بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية.

2-6- الرسم على تخزين النفايات الصناعية الخاصة، أو الخطرة: أسس سنة 2002 بهدف التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة، أو الخطرة بمبلغ 10.500 د.ج عن كل طن مخزون من النفايات الصناعية، وتم تخصيص مداخل هذا الرسم من سنة 2002 الى سنة 2007 كما يلي:

10 % لصالح البلديات، 15% لصالح الخزينة العمومية، 75 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ويعمىء قانون المالية لسنة 2008 أصبحت تخصص 25 % لصالح البلديات و 75 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

7-2- الرسم على النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:

أسس هذا الرسم سنة 2002 بمبلغ 24.000 د.ج عن كل طن مخزون النفايات . يضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج ، وأنماطه في كل مؤسسة معنية، أو عن طريق قياس مباشر.

يخصص حاصل هذا الرسم: 25 % لصالح البلديات و 75 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.¹³

8-2- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:

أسس سنة 2002 على الكميات المنبعثة في الجو من المصانع (كانبعاث ثاني أكسيد الكربون¹⁴)، والتي تتجاوز حدود القيم. ويحدد هذا بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي الذي حدد بموجب المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000، ومن معامل مضاعف يتراوح بين 1 و 5 حسب نسبة تجاوز حدود القيم.

يخصص حاصل هذا الرسم كما يلي: 25 % لصالح البلديات، 75 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.¹⁵

9-2- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم:

أسس هذا الرسم بسنة 2006، يحدد مبلغه بـ 12.500 د.ج (اثنى عشر ألف وخمسمائة دينار) عن كل طن مستورد، أو مصنوع داخل التراب الوطني، والتي تتجم عن استعمالها زيوت مستعملة. وتخصص مداخيل هذا الرسم كما يلي:

15% لصالح الخزينة العمومية، 35 % لصالح البلديات، 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

عدل تخصيص حصيلة هذا الرسم حسب قانون المالية لسنة 2008 بتوزيع حصيلته مناصفة (50 % ، 50 %) بين البلديات و الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

2-10- الرسم على العجلات- الأطر- المطاطية الجديدة المستوردة، والمصنوعة محليا:

أسس سنة 2006. يحدد مبلغ هذا الرسم بـ 10 د.ج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة، 5 د.ج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

تخصص مداخيله كما يلي:16

- 10 % لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي، 40% لصالح البلديات، 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

فضلا عن الضرائب البيئية، ومن أجل ضمان فعالية إجراءات حماية البيئة من النفايات الملوثة، سن المشرع الجزائري عدة قوانين تضمن الالتزام بإتباع تنفيذ هذه الإجراءات، وفي هذا صدر القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والقانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي نص في مادته الثانية على أن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة تهدف على الخصوص إلى:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.
- إصلاح الأوساط المتضررة.

- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتخلفين في تدابير حماية البيئة.

كذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 04-410 المؤرخ في 14 ديسمبر 2004 المحدد للقواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات وشروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت.

ثالثا: تحليل تطور إيرادات الضرائب البيئية في الجزائر

على اعتبار أن المشرع الجزائري خصص معظم عائدات الضرائب البيئية ضمن الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، سنركز في تحليلنا على هذا الصندوق الخاص.

1- تقديم الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث: عرف هذا حسب قانون المالية لسنة 1992 تحت اسم الصندوق الوطني للبيئة كحساب تخصيص مفتوح لدى كتابات الخزينة العامة ثم تم تحويله إلى حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2001 إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

يعد الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث بمثابة هيئة تمويلية لمختلف برامج التأهيل البيئي والحد من التلوث، وكذا سياسات وأنشطة حماية البيئة على مستوى الوطن¹⁷.

تتكون إيرادات ونفقات هذا الصندوق من:

جانب الإيرادات:

- 100% من حصيله الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة.
- 75% من حصيله الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية .
- 75% من حصيله الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة.

- 75 % من حصيلة الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي.
- 50% من حصيلة الرسم على الوقود.
- 50 % من حصيلة الرسم على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.
- 100 % من حصيلة الرسم على الأكياس البلاستيكية.
- 50 من حصيلة الرسم الزيوت والشحوم و تحضير الشحوم.
- عوائد الغرامات المفروضة على مخالفة القوانين البيئية.
- الهبات والمساعدات الوطنية والدولية.
- القروض الممنوحة للصندوق والموجهة لتمويل عمليات الحد من التلوث.
- المخصصات المالية المدرجة في ميزانية الدولة.

جانب النفقات:

- الإعانات المقدمة للمنشآت الصناعية والرامية إلى تشجيع استعمال التكنولوجيا النظيفة التي تتناسب ومبدأ الحيطة والحذر.
- تمويل عمليات مراقبة الانبعاثات من المصدر.
- تمويل عمليات متابعة حالة البيئة في الجزائر.
- تمويل الدراسات العلمية والمشاريع البحثية في المجال البيئي والتي يتم إنجازها من طرف مؤسسات التعليم العالي ومكاتب الدراسات الوطنية والدولية.
- النفقات المرتبطة بعمليات التدخل السريع فيما يخص مختلف حوادث التلوث، وكذا نفقات أنشطة الإعلام والتوعية والت حسيس المتعلقة بالمسائل البيئية والمنجزة من طرف المؤسسات الوطنية أو الجمعيات و الهيآت ذات النفع العام.
- الإعانات المقدمة للجمعيات ذات النفع العام التي تنشط في المجال البيئي.
- تشجيع المشاريع الاستثمارية الجديدة التي تتبنى أنظمة تكنولوجية نظيفة.
- تسديد القروض الممنوحة للصندوق.
- الإعانات الموجهة لعمليات المتعلقة بإزالة التلوث الصناعي.

2- تحليل تطور إيرادات الضرائب البيئية في الجزائر

عرفت إيرادات الضرائب البيئية العائدة لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ارتفاعا محسوسا ابتداء من سنة 2002 ، إذ انتقلت من 198 مليون دج سنة 2001 إلى 1139 مليون دج سنة 2002 أي بزيادة أكبر من أربع مرات، واستمرت في الزيادة إلى أن بلغت 2.361 مليون دج سنة 2007، ويمكن رد هذه الزيادة إلى إيرادات الضرائب البيئية المحصلة لفائدة هذا الصندوق اعتبارا من سنة 2002 إلى الإيرادات الضريبية الناتجة عن تأسيس الرسم على الوقود المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2002 الذي يحول ما قيمته نصف دينار جزائري عن كل لتر مستهلك من البنزين يحتوي على الرصاص عاديا كان أم ممتازا، إضافة إلى الزيادة في استهلاك البنزين بفعل ارتفاع حصيلة حظيرة السيارات في الجزائر التي انتقلت من 2.938.252 مركبة سنة 2001 إلى 2.938.252 سنة 2003 ثم إلى مركبة 4 314 607 سنة 2010¹⁸ ، و 5.425.558 مركبة في 2014/12/31¹⁹.

كما أنه خلال الفترة (2001-2015) نلاحظ أنه في المتوسط 54.47 % من حظيرة المركبات في الجزائر يفوق عمرها يعادل أو عشرين (20) سنة بمعنى قديمة الاستعمال، وكل هذه الزيادة في حظيرة السيارات ساهمت في زيادة تلوث الهواء سيما في المدن الكبرى.

ففي نهاية نهاية سنة 2014، كشف الديوان الوطني للإحصاء أن الولايات الخمسة التي تعد أكبر عدد من السيارات هي: الجزائر العاصمة بعدد 1.427.799 وحدة (26.32%)، تليها البلدية بعدد: 301.076 (5.55%)، ثم وهران بعدد: 280.627 (5.17%)، قسنطينة بعدد 198.175 (3.65%) و تيزي وزو و 189.080 (3.45) ²⁰ .

الجدول رقم (03) : تطور الحظيرة الوطنية للسيارات في الجزائر(2001-
(2015)

النسبة(1): % (2)	سيارات عمرها من 20 سنة فأكبر (2)	الحظيرة الوطنية للسيارات (1)	البيان السنوات
41.28	1.213.038	2.938.252	2001
59.69	2.030.851	3.402.294	2006
61.70	2.255.458	3.655.378	2007
57.85	2.306.061	3.985.958	2008
57.42	2.395.450	4.171.827	2009
57.66	2 487 959	4 314 607	2010
55.85	2 540 747	4 549 490	2011
53,76	2587113	4 812 555	2012
56,66	2 903 040	5 123 705	2013
49.35	2.677.746	5.425.558	2014
47.98	2 726 529	5.683.156	2015
54.47			متوسط الفترة

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على:

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Edition: 2009, N° : -
39,40,42 .
- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Edition N° 44: 2014, -
Rèultat: 2011 - 2013
- ONS, Parc National Automobile Au31/12/2013, -
31/12/2014, 31/12/2015

الجدول رقم 04 : تطور إيرادات الضرائب البيئية المحصلة لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث

البيان	الناتج المحلي	الإيرادات الضريبية	إيرادات الضرائب	حصة الضرائب	حصة
2001	,84.260	1.354,6	198	0,004	0,014
2002	,74.537	1.425,8	1.139	0,025	0,079
2003	,75.247	1.870,1	1.470	0,028	0,078
2004	,96.135	2.149,2	1.367	0,022	0,063
2005	,17.544	2.229,7	1.311	0,017	0,058
2006	,58.463	3.082,6	1.909	0,022	0,06
2007	,69.389	3.639,8	237	0,025	0,06
2008	11.043 ,7	2.680,8	296		
2009	9.968,0	3.073,6	369		
2010	11.991,6	2.799,6	502		
2011	14.526,6	3.056,8	635		
2012	16.115,4	3.427,6	673		
2013	16.569,3	3.646,9	731		

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على:

- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، أبو ظبي.
- Ministère des finances, **la lettre de la direction générale des impôts**, N : 31
- O.N.S, Rétrospective –statistique (1970-2002) édition 2005.
- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Edition N° 44: 2014, Résultat: 2011 - 2013
- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Edition N° 42: 2012, Résultat: 2009 - 2011
- BANQUE D'ALGERIE, Rapport 2007, évolution économique et monétaire en Algérie.

ما يلاحظ من خلال الاحصائيات السابقة التوجه العالمي نحو تركيز سياسات المالية العامة على مراعاة الآثار الصحية والبيئية الضارة وذلك عند

تحديد أسعار الطاقة عن طريق التوسع في ضرائب الوقود المطبقة على المركبات.

هذا التوجه أصبح محل اهتمام السياسة المالية في الجزائر قصد معالجة الاثار البيئية للطاقة إذ تجسد جليا من خلال الزيادة المسجلة في تعريف الرسم على المنتجات البترولية المبينة في قانوني المالية لسنتي 2016 و 2017 .

وفي هذا الصدد يقول فيتور غاسبار Vitor Gaspar ، رئيس ادارة المالية العامة بصندوق النقد الدولي: " اصلاحات ضرائب الوقود يمكن ان تحقق منافع كبيرة على صعيد الصحة والبيئة والمالية العامة"²¹.

الجدول رقم 05: الرسوم البيئية بفرنسا

السنوات	2007	2008	حصة الرسوم البيئية من الناتج المحلي الإجمالي 2008	حصة الرسوم البيئية من الاقتطاعات الإجمالية 2008
البيان	مليون أورو	مليون أورو		
الرسوم على الطاقة منها:	27.862	27.864	1,4 %	3,3 %
الرسم على المنتجات البترولية	24.264	23.821	1,2 %	2,0 %
الرسوم على النقل	11.087	11.260	0,6 %	1,3 %
الرسوم على التلوث	2.035	1.934	0,1 %	0,2 %
مجموع الضرائب البيئية	40.984	41.056	2,1 %	4,9 %

المصدر: Chiffres statistiques – les taxes environnementales en: 2008, N° :204 Avril 2011. France.

- في سنة 2008 بلغت بفرنسا الرسوم على الطاقة 68 % من إجمالي إيرادات الضرائب البيئية، وأن الرسوم على النقل تساهم بنسبة 27 % من

إيرادات الضرائب البيئية، و معظمها الرسم على البطاقات الرمادية للسيارات، بينما حصة الرسوم على التلوث فقد شكلت نسبة 5 % من الضرائب البيئية.

- تعتبر حصيلة الضرائب البيئية ضعيفة في الجزائر، بحيث في سنة 2007 بلغت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 0,025 %، و نسبة 0,06 % من إجمالي الإيرادات الضريبية، وبالمقابل نجد في سنة 2008 ، بلغت حصة الضرائب البيئية من الناتج المحلي الإجمالي بدول الاتحاد الأوروبي (27 دولة) في المتوسط 2,4 %، وفرنسا نسبة 2,1 %، و بالدانمارك 5,7 % وهي أعلى نسبة²².

- شكلت في المتوسط حصة الضرائب البيئية نسبة معتبرة (6.3 % سنة 2014) من إجمالي الاقتطاعات الإجبارية (متضمنة للاقتطاعات الاجتماعية) بدول الاتحاد الأوروبي ، وبلغت عن ذات السنة نسبة 4.5 % بفرنسا، و بالدانمارك 8.2 % و ببلغاريا 9.8 % و بسلوفينيا 10.6 %²³ وهي أعلى نسبة، و هذا ما يفسر زيادة الاهتمام بالبيئة ، وارتفاع الوعي البيئي بالدول المتقدمة في عمومها.

الجدول رقم 06: الرسوم البيئية لدول الاتحاد الأوروبي سنة 2014 الوحدة: %

حصة الرسوم البيئية من الاقتطاعات الإجبارية 2013	الرسوم على الطاقة	الرسوم على النقل	الرسوم على التلوث
6.3 %	76.5 %	19.9 %	3.6 %

المصدر: Eurostat – communiqué de presse -78/2016 22avriil . taxes environnementales dans l'UE : 2016 .

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه نستنتج الآتي:

- أن التطور الصناعي والتكنولوجي أحدث مشكلة تلوث البيئة ويتسبب في مخاطر حادة على صحة الإنسان، وتطلب ذلك من الدول، البحث عن السبل والأدوات القانونية والاقتصادية والتجارية للحد من مخاطر هذا التلوث على الإنسان والموارد الطبيعية المحيطة به.
- تتميز البيئة في الجزائر بالتدهور نتيجة التوسع في النشاطات التي قد تسهم في التلوث، ولقد تفتنت الجزائر لهذه المشكلة وزاد اهتمامها بصدر قانون المالية لسنة 2002، والتشريعات التي تلتها، و الحملات الإعلامية الهادفة إلى التوعية بمخاطر التلوث البيئي.
- يعتبر كل من تلوث الهواء (الجو) والماء والتلوث الناتج عن النفايات نطاقا لسريان الضرائب البيئية في الجزائر، وفي هذا فقد سعت الجزائر للبحث عن إجراءات ضريبية للحد من التلوث البيئي وحماية البيئة باعتماد الضرائب البيئية .
- لم تشهد الضرائب البيئية تطورا في النظام القانوني الجزائري قبل سنة 2002 نتيجة لهيمنة المنطق التنموي على الاعتبارات البيئية، الشيء الذي أدى إلى إبعاد الضرائب البيئية كوسيلة اقتصادية لحماية البيئة.
- تتسم عموما التدابير الضريبية ذات البعد البيئي في الجزائر بالطابع الردعي والتمويلي .
- تعد عائدات الضرائب البيئية منخفضة في الجزائر، ومرتفعة بالدول المتقدمة نتيجة تنامي الاهتمام بالبيئة بهاته الدول.

وعلى ما سبق، فإنه لتفعيل الضرائب البيئية في الجزائر نوصي بالآتي:

- العمل على جعل حماية البيئة جزءا مهما من أجزاء التنمية المستدامة.
- العمل على الرفع من الوعي البيئي للأفراد والمسؤولين، لأن التلوث يندرج بفنائهم.
- تكيف الضرائب البيئية لتتلاءم وتتجسد مع مبدأ الملوث الدافع وذلك عن طريق إخضاع ومسايرة الضرائب البيئية للتطور الصناعي والتكنولوجي وإفرازاته المضررة بالبيئة.
- اتخاذ تدابير واعتماد تجهيزات لاستخدامها في التخفيض من إطلاق الغازات والأبخرة وغبار مصانع الاسمنت وغيرها .. الخ ، والعمل على منح تحفيزات ضريبية لمقتني معدات وتجهيزات إدارة النفايات.
- إحداث رسم على مصادر الضوضاء، حتى لا تستفحل الضوضاء.
- تشجيع عمليات التشجير على نطاق واسع للتخلص من تلوث الهواء.

الهوامش و المراجع:

- 1 - وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007 ، ص:75
- 2- إبراهيم محمد العنابي، البيئة والتنمية، الأبعاد القانونية والدولية ، العدد 110 أكتوبر 1992 ص: 120
- 3- وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ، دليل المربي- مفاهيم ورهانات- الجزائر 2003/2002، ص:5.
- 4- ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، نشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص:39.
- 5 - عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص:16. نقلا عن أحمد رشيد ، علم البيئة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص:5.
- حيث جاء فيه أن البيئة هي:
- 7 - زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة، دار غريب، القاهرة، 2003، ص:17
- 8- ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر 2002، ص: 57.
- 9 - دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مواد تدريبية ،برنامج التنمية الريفية المستدامة، مركز السياسات الزراعية، دمشق، كانون الأول 2003 ص:129
- 10 - دوناتو رومانو، المرجع نفسه، ص:133
- 11- القانون رقم 99-11، المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000
- * تتمثل المؤسسات الخاضعة للترخيص في المؤسسات التي ينتج عن نشاطها الاستغلالي أخطارا، ومساوي تؤثر على الصحة العمومية، النظافة والأمن والصحة، الطبيعة والبيئة، الآثار والمعالم والمناطق السياحية.
- **- تتمثل المؤسسات الخاضعة للتصريح في المؤسسات التي لا تسبب أي خطر، أو مساوي للمصالح المذكورة سلفا.

- 12 - حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2010، ص ص: 174
- 13 - قانون المالية التكميلي لسنة 2008.
- 14 - تشير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري وصناعة الاسمنت، وتشمل هذه الانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج خلال استهلاك الوقود الصلب والغازي، ومن حرق الغاز الطبيعي.
- المرجع: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم 2001/2000، ص:334.
- 15 - قانون المالية التكميلي لسنة 2008.
- 16 - قانون المالية لسنة 2008.
- 17 - Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, 2003
- 18 - **Voir** : ONS, L'Algérie en quelques chiffres, , N° : 39, éd : 2010, N° : 34, 40,44
- 19 - N°705 Parc National Automobile Au 31/12/2014
- 20 - IBID
- 21 - نشرة صندوق النقد الدولي، السياسة البيئية، 31 جويلية 2014.
- 22 - Chiffres statistiques – les taxes environnementales en 2008, N° :204 Avril 2011. France.
- 23 - Eurostat _taxes environnementales_ dans l'UE , communiqué de presse -78/2016 22avriil 2016_